

التقرير التاسع للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بقرار المجلس  
1970 (2011)

مقدمة

1 - في 26 شباط/فبراير 2011 اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (يشار إليه في ما يلي باسم "المجلس") بالإجماع القرار 1970 (2011)، القاضي بإحالة الحالة السائدة في ليبيا منذ 15 شباط/فبراير 2011 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (يشار إليها في ما يلي باسم "المحكمة")، وبدعوة المدعي العام إلى مخاطبة المجلس كل ستة أشهر بشأن الإجراءات المتخذة عملاً به .

2 - وفي التقرير الأوّلي ( ) في ما يلي " " إلى المجلس في 4 / 2011، أعلن المكتب أنه "في الأسابيع المقبلة، سيقدّم [...] طلبه الأوّل إلى الدائرة التمهيدية الأولى لإصدار مذكرة اعتقال" وأنه "سيركّز على الأشخاص الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عما ارتكب من جرائم ضد الإ / 15 شباط/فبراير 2011".

3 - وأفاد المكتب في تقريره الثاني، المقدم في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، بأنه طلب، في 16 / 2011 بحق للأدلة، أكبر من المسؤولية عن الهجمات التي شُنّت على المدنيين العزل في بنغازي وطرابلس وأماكن أخرى، في خلال شهر شباط/فبراير 2011. وفي 27 / 2011، أصدر قضاة الدائرة التمهيدية الأولى أوامر إلقاء قبض بحق معمر القذافي وسيف الإسلام القذافي وعبد الله ( ) (1)7

( ) (1) 7

4 - وأشار المكتب في تقريره الثالث المقدم في 16 / 2012، إلى إنهاء الدائرة التمهيدية الأولى الدعوى ضد معمر القذافي وذلك في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، وإلقاء القبض على سيف الإسلام القذافي في ليبيا في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 سي في موريتانيا في 17 / 2012 إلى الطعن الذي قدمته الحكومة الليبية في 1 / 2012 في مقبولة الدعوى القائمة ضد سيف الإسلام القذافي.

5 - وعرض المكتب، في تقريره الرابع المقدم في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 ضد سيف الإسلام القذافي وبتسليم عبد الله السنوسي إلى ليبيا، وكذلك بشأن التحقيقات الجارية.

6 - وعرض المكتب، في تقريره الخامس المقدم في 8 / 2013، وتقريره السادس المقدم في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 ضد سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، وكذلك

7 - وعرض المكتب، في تقريره السابع المقدم في 13 / 2014 هـ الثامن المقدم في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2014  
متين ضد سيف الإسلام القذافي والسنوسي وعن مآل التعاون مع الحكومة

8 - :

1-

2- متين ضد سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، بما في ذلك مسألة مقبوليتها

3-

4- في ليبيا منذ 15 شباط/فبراير 2011

1 - التعاون

9 - 5 من قرار مجلس الأمن 1970 "جميع الدول والمنظمات الإقليمية وسائر المنظمات الدولية المهمة  
" ويوفر نظام روما الأساسي، في ما يخص

10 - يحيط المكتب علماً بقرار مجلس الأمن 2174 مد في 27 / 2014، وقراره 2213  
مد في 27 / 2015. ويشير إلى 2174 (2014) 2213 (2015) إلى قرار  
1970 (2011) بإحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وأكد كلاهما أهمية تعاون الحكومة الليبية تعاوناً  
إلى 2174 (2014) لتزايد أعمال العنف في ليبيا ويُعرب عن بالغ قلق  
إلى السكان المدنيين والمؤسسات المدنية في ليبيا، ويدعو إلى محاسبة المسؤولين عن  
انتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان أو انتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الجهات الضالعة في الهجمات التي

11 - ويحيط المكتب علماً بمشروع قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 30/28 25 /  
2015 الذي "يهيب بحكومة ليبيا أن تزيد من الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب، ويلاحظ تعاونها المستمر مع  
المحكمة الجنائية الدولية لكفالة محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك  
الهجمات التي تستهدف المدنيين."

1-1 حكومة ليبيا

12 - نص قرار مجلس الأمن 1970 "لهما ما يلزمهما من مساعدة عملاً  
" وهو استنتاج أكده مجدداً قراراً مجلس الأمن 2174 (2014)  
2213 (2015).

13 - يعرب المكتب عن تقديره للتعاون الذي ما فتى يحصل عليه من مكتب المدعي العام الليبي، بما في ذلك التعاون من  
خلال جلسات العمل التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2014. يث كان لهذه الجلسات أهمية  
بالغة في مواصلة تنفيذ مذكرة التفاهم (يشار إليها في ما يلي باسم "المذكرة") المبرمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2013  
تقاسم الأعباء في سابقين في نظام القذافي ومقاضاتهم.



19 - في منح مجلس الأمن بموجب القرار 1970 (2011)

تد في الظاهر لشمول هذه الجرائم. وعرب المجلس في قراره 2214 (2015) "شجبه للأعمال الإرهابية التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات التي تدين له بالو

المرتبطة بتنظيم القاعدة التي تنشط في ليبيا، بما في ذلك العمليات الحقيرة والشنيعة التي تم القيام بها أخيراً والمتمثلة في اختطاف المصريين في سرت وقتل مواطنين ليبيين في القبة".

20 - ويشعر المجلس أيضاً بالقلق إزاء ما ورد في التقارير

الإسلامية/داعش في ليبيا، بما في ذلك الإعدام

على الإنترنت في 15 شباط/فبراير 2015)

على الإنترنت يوم 19 / 2015). هذه

الدولة الإسلامية/داعش أو جماعات تزعم انتسابها إلى

في 20 شباط/فبراير في القبة

أكبر بجراح. وبالمثل، أعلنت

نثيا في طرابلس في 28 كانون الثاني/يناير 2015

وباستخدام تويتر ووسائل

/ داعش أو جماعات تفجيرات.

21 - اله في مناطق مكتظة بالسكان التي شنتها

ليبيا وعمليات الكرامة، مما أسفر عن سقوط

من المدنيين، وخصوصاً في بنغازي وطرابلس وورشفان وفي جبال نفوسة.

أكبر عدد من . العنف في بنغازي، بحسب التقارير،

اتسمت بقصف جوي ومدفعي إلى معركة في المدن ومن شارع إلى شارع. وتشمل هذه الهجمات

بالصواريخ وأعمال إرهابية محتملة. وتفيد التقارير أن معظم الغارات الجوية نفذتها قوات عملية الكرامة،

في هجمات انتحارية في مناطق

أن خمسة تفجيراً /

لم تُحدّد هويتهم

2014 /

22 - الثاني/نوفمبر 2014 حتى نيسان/أبريل 2015.

، حيث تبلغ نسبة المدنيين - - هذه الأعداد والنسب المئوية نظراً لأن المصادر التي المذكورة في التقارير أقل من خمسة في المئة

23 - للأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية ومركز

مختلف، بلغ عدد النازحين 400000 ل/ديسمبر

2014، وهو ثمانية أضعاف العدد في فترة ما قبل النزاع المسلح في 2014.

في بداية 2014 في 2011. في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت

عمليات نزوح ضخمة في بداية تشرين الثاني/نوفمبر 2014 100000 في غضون بضعة أسابيع.

وفي بنغازي، حيث كان القتال على أشده، فرَّ 55000 شخص على الأقل في الفترة من أواخر تشرين الأوَّل/أكتوبر إلى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

عدد أكبر من الأشخاص من درنة، بيد أنه لم . نحو 5600 من خمسة مخيمات مختلفة في بنغازي منذ 2014.

250 أسرة غادرت مخيم بسبب القصف في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2014 2500

وا من بنغازي في تشرين الأوَّ / 2014. هذه الأرقام تقديرات

مدقة. وفي شرق ليبيا حيث يقدر عدد 18000، لا يزال كثير منهم يترحلون.

نحو 40 في المئة من المرشدين داخلياً من طرابلس .

العودة في الفترة / إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2014. وبحلول كانون الأوَّل/ديسمبر 2014

في والبالغ 10000 العودة إلى وإن كانوا لم

يستطيعوا العودة إلى تاورغاء. في أثناء محادثات جنيف التي سبَّرت الأمم المتحدة انعقادها في نهاية كانون الثاني/يناير 2015

المحتجزين في مصراتة وتيسير عودة التاورغيين إلى أرضهم.

إن لم يكن جميعهم،

- 24

المنصوص عليها في . والناشطون من المجتمع المدني

- 25 مقاتلين ومدنيين في سجون رسمية وكذلك في مراكز احتجاز مؤقتة. ويُحتجز في معظم

لأيام أو أسابيع، بيد أن كثيراً من الأشخاص ما زالوا مفقودين، ويُجث في كل أسبوع. ويُجث

كثيرون لا ل تصوِّرة

الوطن. ومن بين الضحايا كذلك المهاجرون، ولا سيما أولئك القادمون من أفريقيا . وما زال مصير ومكان نحو

150 محتجزاً اختطفوا من غير معروف. ويُجث مجلس شورى

الذي يجارب في بنغازي في 15 / 2014

أهم موالين للقدافي. وظل كثير من هؤلاء الأشخاص محتجزين منذ اندلاع النزاع المسلح 2011.

من الهجمات منع إطلاق سراح أعضاء النظام السابق وإحباط اعتقال أعضاء الجماعات المسلحة ومحاكمه . وكما ذُكر في

- والبالغ عددهم نحو 8000 -

95 القذافي في أوائل تشرين الأوَّ /

. 2014

- 26 أنماط التعذيب وسوء المعاملة الأنماط السابقة، ومنذ زيادة العنف في 2014 في

تعرض المحتجزون - - أبلغ عن حالات تعذيب في مرافق

خاضعة للجهات الآ : ( ) وزارة العدل/الشرطة القضائية، مثل مؤسسة الجوية للإ التاهيل في مصراتة؛ (ب) عملية

في المرج والأبيار والرحمة و ة؛ (ج) جماعات الميليشيا في سجن الجزيرة والجنوبي وفي مركز

في طرابلس.

27 - وتفيد التقارير أن ضباط الأمن السابقين والحاليين وموظفي الدولة، و لقطافي والقيادات الدينية، والصحفيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، وكذلك أنصار كل من عملية الكرامة وفجر ليبيا، جميعهم للإعدام.

28 - ه إلى جميع الأطراف الضالعة في النزاع إلى

نحو فعال جميع التدابير ارتكاب مثل هذه الجرائم.

## 5 - خاتمة

29 - عن تقديره للمشاورات المستمرة التي أجراها العام الليبي مع ويج

30 - التي تراها مناسبة - من المجتمع الدولي تم التي لم تُوف. ولا يزال المكتب يُدرك التحديات التي تواجه حكومة ليبيا، ويعرب عن استعداده للعمل مع الحكومة في جهودها إلى ه لضمان

إلى ليبيا، بما في ذلك مواصلة إعداد فريق اتصال معني

إلى تقديم الدعم المادي والقانوني

قَدِّم تلك المساعدة في أقرب وقت ممكن.

31 - في على أن تعرض على بلج المجتمع الدولي استراتيجيتها

باستقلالية وتجرد . وسوف يبرهن ذلك على

لضمان السلام والاستقرار في ليبيا، وأن الفرصة

32 - ويتطلع المكتب إلى مواصلة العمل مع حكومة ليبيا وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للتصدي للإفلات من العقاب في ليبيا.